جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

المحور الثاني : النقد الظاهري

المحاضرة الثانية

(نقد التصحيح)

مقياس منهجية وتقنية البحث التاريخي (02)

المستوى: ثانية ليسانس

السداسي الرابع

المحاضرة الثانية: نقد التصحيح:

النقد التاريخي هو ممارسة علمية عملية تسمح للباحث بالمرور من مجرد الاقتباس والقراءة إلى محطة الفحص والتدقيق والتمحيص ليصل إلى الحقيقة التاريخية بكل حياد وموضوعية ونزاهة عن طريق سلسلة من الأدوات المترابطة، للنقد اهمية كبيرة في قراءة وقائع الماضي على أسس علمية بعيدة عن العواطف والميولات والصراعات بين الأنا والآخر، وكذا التعصب لمجموعة او فكرة او مذهب، أي دراسة الواقعة ومحاولة استردادها كما وقعت.

كثيرا ما نقرأ ونعيد قراءة مؤلفات تتضمن وقائع للتاريخ، إلا أننا لا نلمس فيها أنها دراسات تاريخية بالمعنى الحقيقي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن أصحابها لم يمارسوا النقد لمصادر مادتهم العلمية، وأنهم اخلطوا الأوهام بالحقائق، وبالمقابل قد نطلع على مؤلفات نلمس فيها قيام مؤلفيها بعمليات النقد عن معرفة.

فكيف سيكون النقد التاريخي؟ ماهي آلياته؟ وتقنياته؟ (المخلافي، 2014، ص ص 5- 6).

تعرف حوادث ووقائع الماضي بطريق غير مباشر فآثار الإنسان المادية والشفوية التي تحفظ من الضياع هي التي تنقل لنا ظروف ومعطيات وجزئيات يومياته، المؤرخ لا يرى الحوادث نفسها ولكنه يرى ويدرس آثارها، هذه الأخيرة تمثل نقطة البدء كما تمثل الحقيقة الهدف، وبين نقطة الانطلاق والوصول إلى الهدف طريق شاق متشابك مليء بالعقبات والريب والأخطاء التي قد تثني الباحث عن مسعاه، إلا أن المؤرخ لابد عليه من المواجهة وسلك هذا الطريق رغم مآخذه، ودراسة الأصول التاريخية وتحليلها بطرق متنوعة هو أهم مرحلة في درب بحثه وتسمى هذه الدراسة بنقد الأصول التاريخية.

يقول رانكا يبدأ العلم المعقول بنقد التقليد الموروث، ويقول الجاحظ دلائل الأمور اشد تثبيتا من شهادات الرجال، بين الشاهدة والواقعة يقف المؤرخ متسائلا من أين يستلهم تساؤلاته، المؤرخ يعيش داخل التاريخ لا يبتدعه ابتداعا، فمن خلال الأصول يطرح أسئلة بديهية هي المنطلق وهي التي تخضع لعملية النفي أو التحوير.

لا تقوم المعرفة التاريخية فقط على دور المؤرخ وإنما على تكامل فريق كامل من المتخصصين (Gouin , 1962, p284)، يهيئ الخبراء (أصحاب العلوم المساعدة) الشواهد للمؤرخ وهذا الأخير لا يأخذ الكلمة، أو الأسطورة، أو اللوحة الزيتية إلا بعد أن يكون الخبير قد درسها من قبل، عمل المؤرخ على الشواهد (الأصول) هو مقايسة مماثلة ومفارقة، فصل وربط، مقاربة ومباعدة.

الأحداث هي جزئيات متحركة من التيار الزماني قابلة آن تكون أسبابا في حاجة إلى نتائج أو نتائج في حاجة إلى أسباب، والمؤرخ هو المخول بقول هذه سابقة وهذه لاحقة بالنظر إلى موضوع مطروح، مجموع الشواهد يقابل مجموع الأحداث المذكورة المروية، المحفوظة، ونسبة هذه بتلك هو ما يعرف بالنقد (العروي، 2005، ص 86).

يبدو أن الآثار المادية من أبنية وعمارات وتماثيل ومصنوعات ملموسة دراستها كآثار الإنسان أسهل من دراسة مدوناته المسجلة حول الماضي، وذلك لتمكن المؤرخ من استنتاج العلاقة بين هذه الآثار المادية وبين أسباب وجودها وارتباط ذلك بحوادث التاريخ، في حين تمثل كتابات الإنسان اثر عقلي سيكولوجي وليس شيئا ملموسا وعلى ذلك تنحصر قيمة المصادر الكتابية في أنها عمليات سيكولوجية معقدة وصعبة التفسير لأن الإنسان في حد ذاته كائن معقد متبدل الأهواء والمزاج والرغبات، متضارب، صعب الفهم (عثمان، د.ت، ص 82).

حتى يصل المؤرخ إلى الحوادث التي ذكرها الأصل المكتوب لا بد أن يتعقب مجموعة العوامل التي أدت إلى كتابته وأن تحيا في خياله الظروف التي أحاطت بكاتب الأصل التاريخي منذ أن شهد الوقائع وجمع معلومات عنها حتى تدوينها (يزبك، 1990، ص 96).

1- مفهوم النقد الظاهري:

ينصب على إثبات صحة السند التاريخي والتأكد من سلامته ونوع الخط والورق، تعيين شخصية المؤلف وزمان التدوين (بن عميرة، 2014، ص 78)، التأكد من صحة الوثائق لأن هذه الأخيرة كغيرها يطولها الحشو والإضافات، وأحيانا يحرف النص كليا أو جزئيا عن قصد أو غير قصد، وتتيسر المهمة عند حيازة المؤرخ للوثيقة التي هي مخطوطة بيد المؤلف، فهنا ينسخ عليها كما هي حتى لو احتوت أخطاء، وأحيانا أخرى يكون لدينا سند واحد لكن غير مكتوب بخط المؤلف، كما قد يكون مليء بالأخطاء التي تسبب فيها الناسخ بجهله أو سهوه أو بنية إصلاح السند، فلإصلاح هذا السند يتطلب على المؤرخ أن يكون متمكن من لغة النص، وقادرا على معرفة نوع الخط، وهل تغير هذا الخط في جميع النص أم لا ؟ خاصة إذا كان السند يتناول عصورا طويلة، فضلا على قدرته من معرفة الأخطاء الخاصة بكتابة لغة من اللغات، وتمييز المنتحل من الصحيح عسير بالنسبة للمؤلفين القدامى، ويسير نوعا ما بالنسبة للمحدثين لأنهم عادة يكتبون أسماءهم على المؤلفات (الحويري، 2001، ص ص 260- 261)، وعلى الرغم من أهمية النقد الظاهري إلا أنه لا يحل المشكلة نهائيا، كما انه يمارس بحسب الضرورة وينبغي تضييقه إلى أبعد الحدود (بدوي، 1981، ص110)

أساس النقد الحذر والشك في معلومات الأصل التاريخي ثم دراسته وفهمه واستخلاص الحقائق من ثناياه، استخدم المؤرخون الأصول التاريخية في الزمن الماضي دون نقد أو تمحيص وهذا ما جعل الوصول إلى الحقيقة صعبا، النقد أمر حتمي على المؤرخ وقد يستغرق زمنا طويلا (يزبك، 1990، ص 97)، يتفرع النقد الظاهري إلى شقين:

2- نقد التصحيح:

2-1- مفهوم نقد التصحيح:

نجد أحيانا بالمؤلفات الحديثة أخطاء، وقد يكون المؤلف غير مسؤول عنها لان هناك محطات أخرى يمر عليها العمل مثلا الطباعة والتنسيق، فرغم أن الوسائل تطورت إلى حد بعيد حواسيب، مطابع وأجهزة نسخ عصرية، لكن هذا لا يمنع من وقوع الأخطاء فما بالك بوثائق كتبت منذ أزمنة قديمة جدا على مواد مختلفة حجر، جلد، ورق البردي... كتبت باليد وغالبا الوثيقة المتاحة ليست الأصل وإنما هي نسخة عن الأصل، أو نسخ عن نسخ، (المخلافي، 2014، ص37)، وكثيرا ما تم نسخ نصوص لم يفهم القائمون على عملية إعادتها عباراتها ومضمونها، فإذا كانت الكتب المطبوعة برغم مراجعة المؤلف تقع فيها الأخطاء فيجب أن نتوقع أن تكون الوثائق القديمة المنسوخة لعدة مرات طوال فترات طويلة فيها تغييرات وأخطاء وتحريفات (بدوي، 1981، ص ص 52-53).

وحتى لا نلحق خطأ بالمؤلف هو غير متسبب فيه علينا أن نفحص الوثيقة أولا للتأكد من حالتها وهذه العملية تعرف بنقد التصحيح فيطرح الباحث الاسئلة التالية:

-هل الوثيقة أصلية أم منقولة؟

-هل هي نسخ عن نسخ؟

- هل تم النسخ بأمانة؟ (المخلافي، 2014، ص37)

وعليه يمكن ان نقول أن نقد التصحيح هو التحقق من صحة الوثائق فعلى الباحث أن يعرف هل هذه الوثيقة صحيحة أم لا؟، هل حقيقة كتبها صاحبها؟ حيث كثير من الوثائق تشمل حشو وإضافات يقصد بها الإكمال، وأحيانا يبدو لنا النص محرفا في بعض أجزائه أو جميعه، قد يلحق التزييف الوثائق ذات القيمة، أو الأقل (بدوي، 1977، ص 189).

2-2- حالات نقد التصحيح:

1- إذا كانت الوثيقة بخط مؤلفها أي أنها أصلية فينبغي هنا دراستها كما هي (بن عميرة، 2014، ص 78)، فينسخها بذاتها دون أن يزيد حرفا أو ينقص حتى لو كانت مليئة بالأخطاء. (بدوي، 1977، ص 189)، فهنا يمكنه من التحقق من نوع الورق والحبر وقراءة خط المؤلف ولغته ومعلوماته بالرجوع إلى كتابات أخرى وجدت، ويطبق ذلك على الأصل الموجود، ويمكن للباحث هنا نشر هذا السند للإفادة مع إبقائه على حالته الأولى حروفه، ألفاظه، أجروميته، أخطائه الخاصة، لكن يمكن له أن يجري تصويب على الحاشية ومن أمثلة ذلك ما أورده احمد الخالدي الصفدي في كتابه "تاريخ الأمير فخر الدين المعني" من ألفاظ وأساليب عامية لبنانية محلية مختلطة بالتراكيب العربية (يزبك، 1990، ص 106)

2- حالة ضياع النسخة الأولى للمؤلف وتوفر نسخة منقولة لدى الباحث، فدراستها تطلب الدقة والحذر من صحة النص وألفاظه فقد تتم أثناء عملية النسخ أخطاء في النقل، ربما تسقط ألفاظ أو جمل سهوا، أو لعدم وضوح المعنى أو للخطأ في قراءة بعض الألفاظ، أو لخطا في السمع عند الإملاء، كما أن بعض النساخ قد يغيرون ويعدلون الألفاظ التي ظنوا أنها وردت خطأ واعتقدوا أن من واجبهم تصحيحها،كما أن هناك بعض التغييرات التي تتم عند النسخ عمدا، جميع التغييرات المذكورة يصعب تحقيقها، وأحيانا تسقط فقرات كاملة لا يمكن التعويض عنها، أحيانا يمكن معرفة الأخطاء التي وقعت سهوا وذلك بملاحظة الارتباك في المعنى أو الخلط في بعض الحروف والكلمات... أو وضع بعضها مكان الأخر.... أو الخطأ في تقسيم الكلمات والجمل، وقعت هذه النماذج من الأخطاء عند النسخ عمدا أو سهوا في جميع البلدان وجميع العصور (عثمان، د.ت، ص 107).

وفي هذه الحالة المؤرخ أو الباحث ملزم بدراسة هذه النسخة المتوفرة لديه ودراسة خصائصها من ناحية الشكل واللفظ والمصطلحات والمعلومات، وكذا دراسة حياة المؤلف مؤلفاته الأخرى إن وجدت وكذا دراسة مؤلفات الكتاب المعاصرين له والتي تتناول نفس الموضوع، وتطبيق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل الأول المجهول يساعده في احوال كثيرة على التحقق من نصها والتثبت من صحة الفاظها، وكثيرا ما يحدد النقد التغيرات والأخطاء الواقعة في النسخة المنقولة (يزبك، 1990، ص 107).

3- إذا وجدت عدة نسخ لأصل ضائع فعلى الباحث الاعتماد على أقدمها بحجة أنها اقرب إلى الأصل دون أن يتخذ من اقدميتها دليلا على صحتها، فقد تكون لديه نسخة احدث منها لكنها مأخوذة مباشرة عن وثيقة أصلية، في حين أن الأقدم منها مأخوذ عن نسخة فرعية (بن عميرة، 2014، ص ص 78- 79).

- ترجح الأغلبية المتوافقة في جميع نصوص الوثائق ويترك الشاذ منها، مثلا إذا كان هناك عدة نسخ متفقة ونسخة أو اثنتين مختلفتين فهذا لا يعني صحة الأغلب، لأن النسخة الأولى المعتمدة في المقارنة هي أيضا نسخة،

فالأصل مفقود، ورغم ذلك إن اتفقت النسخ في الأغلاط، فقد تكون هذه النسخ منقولة عن الأصل، إن التعامل مع عدة نسخ دون خبرة في النقد قد يعمق الشكوك ويبعد عن الحقيقة لذلك لا بد على المؤرخ أن يعتمد على قواعد منها:

القاعدة الأولى: لو ردد مئة مؤلف ملاحظة ما، فإن هذه الترديدات لا تقول الا ملاحظة واحدة، فكلما كانت نقاط الاتفاق أكثر دل ذلك على مجرد النقل فقط.

ويزيد ويرتبط بهذا الحالات التالية:

حالة اتفاق الوثائق المنسوخة:

الاتفاق بين الوثائق المنسوخة قد لا يؤدي بالضرورة إلى نتيجة نهائية، لأن النقص قائم، ورغم تأييد بعضه البعض قد تكون كل واقعة حدثت بمعزل عن الأخرى.

حالة تعدد الشهود للواقعة الواحدة:

فمثلا يكتب عدة مؤلفون عن واقعة واحدة، فمهمة الناقد هنا صعبة جدا، أقوال عديدة على نفس الواقعة يدل على عدم التوازن خاصة في حالة التناقض، وإذا كان هذا الأخير حقيقيا فمعنى أن احدهم كاذب ومحاولة التوفيق تخرج عن معنى المنهج العلمي.

إذا قال احدهم (2+2=4) و قال آخر (2+2=5) فلا ينبغي التوفيق بين الرأيين بالقول أن (2+2=4.5) بل علينا أن نفحص أيهما الأصوب.

فهنا لا بد من إجراء مقارنات مع ما هو معاصر للحدث.

حالة تعدد الشهود وكاتب واحد:

تعدد الشهود والواقعة واحدة مثلا محاضر الاجتماعات فهنا لا بد من التأكد:

هل الجميع راجع ما تمت كتابته؟

هل الجميع أقر ووقع ما تمت كتابته؟

هل اكتفوا بما قام به محرر الوثيقة دون مراجعة؟

وان اكتفى الحاضرون بما دونه الكاتب لا بد أن نعرف:

هل أضاف المحرر شيء لم يتفق عليه؟

هل حذف أشياء؟

هل حدث عنده خلط حتى غير قرار من مكان إلى آخر؟

فهنا نطبق القاعدة التالية: **أن تقرير واقعة معينة** بالاعتماد على قول شخص واحد مهما كان أمينا يوجب على الناقد ذكر الخبر كما هو لا تأكيد الواقعة.

حالة تفرد وثيقة وعدم اتفاقها مع غيرها:

ففي هذه الحالة قد تكون هذه الوثيقة المتفردة هي الصحيحة خاصة إذا توافقت مع الواقع الذي تشترك الوثائق في الحديث عنه (المخلافي، 2014، ص ص 39- 43).

نتائج نقد التصحيح هو نقد تنظيف، وأحيانا تكون سلبية يحصل عليها الباحث إما عن طريق التخمين أو المقارنة كما أن النص ليس بالضرورة سليما لكنه يعد أحسن نص يمكن الحصول عليه لوثائق فقد أصلها وذلك من خلال طرح القراءات السقيمة والتنبيه على المواضيع المشكوك فيها، إن في نشر وثائق غير منشورة لقواعد النقد وإعادة نشر السقيمة منها خدمة جوهرية للدراسات التاريخية، وفي الدول المتقدمة تكرس الجمعيات العلمية مجهودات وإمكانيات لهذا العمل (بدوي، 1981، ص 63).

يذكر المختصون أن هناك عدة طرق للتحقق من صحة وأصالة الوثيقة لعل منها طريقة المقارنة، ووسائل كثيرة أخرى منها التحليل الكيميائي والطبيعي للأصل التاريخي، لقد تغير فن صناعة الورق بالتدريج، كما يستطيع الباحث أن يستخدم العدسة المكبرة والميكروسكوب والكاميرا وغير ذلك من الإمكانات التي تحدد درجة أصالة أو زيف الوثائق كالأشعة ما فوق البنفسجية والتصوير بالفلوريسنت (بدر، د.ت، ص 258).